

توصيات تشدد على رقابة المصارف وحركة صناديق التحوط

القمة تتعهد بتريليون دولار لدعم الصندوق والبنك الدوليين

وقال براون، إن القمة كانت على درجة عالية من التوافق بين الزعماء، ولكن فرضت الخلافات التي خرجت من عباءة الدول الأوروبية حالة من الضبابية والإحباط، وخيمت على النتائج النهائية للقمة.

وعلق اليستر دارلينج وزير المالية البريطاني في تصريحات صحافية، بقوله إن الأزمة العالمية تدفعنا للتعلم من هذه التجربة وتجنب تكرارها بغض النظر عن موقع الدول ونظامها المالي

هيئة القديسي - لندن

فرض رؤساء قمة دول العشرين في لندن أمس، حالة من التفاؤل والرغبة الحقيقية في العمل لتخطي تبعات الأزمة المالية العالمية.

وخرجت القمة في جلستها الافتتاحية بعدة توصيات تركز على تشديد الإجراءات الرقابية على المصارف، وعلى حركة صناديق التحوط، ووضوح مزيد من الأموال في الاقتصاد العالمي، وتنفيذ خطة تهدف إلى القيام بإجراءات لتحفيز الاقتصاديات تؤدي إلى تحقيق الاستقرار وتحقيق مزيد من خلق فرص العمل.

كما شددت القمة على رفض الحمائية وتشجيع التجارة الحرة دون أن تخرج بقواعد تجبر الدول على رفع إجراءاتها الحمائية أو تفرض عليها عقوبات لمخالفاتها لقواعد التجارة الحرة، في حين تراجعت قضايا المناخ إلى حد كبير مقابل مناقشات تحفيز الاقتصاد، وخلق مزيد من فرص العمل.

وارتفعت البورصات العالمية عند افتتاحها صباح أمس وأغلقت على بعض الارتفاع، على خلفية هذا التفاؤل الذي حرص الرئيس الأمريكي بيارك أوباما ورئيس الوزراء البريطاني جوردن براون على إشاعته في الجلسة الافتتاحية.

والاقتصادي وموقعها الجغرافي. وأضاف أن رئيس الوزراء البريطاني كان متفائلا بشكل أكثر من الواقع. وكان الأمر الإيجابي الأكثر فعالية هو إقرار ضخ الأموال في صندوق النقد الدولي حيث أوضح اليستر دارلينج، إطلاق حزمة من الإجراءات المحفزة للاقتصاد وتجنب التعرض لآزمات اقتصادية في المستقبل، وضخ

مزيد من السيولة في الأسواق إضافة إلى تعهد الدول المشاركة في القمة في دفع تريليون دولار لتمويل برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمساعدة الدول الفقيرة، تخصص منها ٢٥٠ مليار دولار للمساعدات المباشرة. وكان وزير المالية المصري يوسف بطرس غالي قد حذر من وقوع عدد كبير من الأشخاص في براثن الجوع.

وكما كان متوقعا، ظهرت الخلافات في اجنداث الدول المشاركة في القمة واضحا، حيث دفعت الولايات المتحدة بدبلوماسية زيادة السيولة في الأسواق المالية العالمية عن طريق تشجيع الإنفاق الحكومي وتقرير ضخ نسبة ٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في المشاريع والأسواق المالية. في حين تحفظت فرنسا وألمانيا على فكرة ضخ

مزيد من الأموال، مشيرتين إلى أنه تم بالفعل ضخ مبالغ كبيرة خلال الشهور الماضية وأنه من الأفضل الانتظار حتى يظهر تأثير تلك الأموال في حركة الأسواق. وأصرت الدولتان على وضع قواعد تحكم ما أسمته التهرب الضريبي والتي دفعت بهذة القضية منذ اجتماعات وزراء المالية في لندن منذ أسبوعين، حيث تصر باريس على وضع قواعد لمنع الحسابات

السرية المصرفية وتقييد محاولات التهرب الضريبي ومعها محاولات غسل الأموال من خلال الحسابات السرية في المصارف. وقالت مصادر مقربة من مؤتمر قمة العشرين إن الرئيس الفرنسي قد خفف من لهجة الانسحاب من القمة في حال عدم التوصل إلى نتائج ملموسة بعد أن طالب الرئيس في وقت سابق مع المستشار الألمانية إنجيلا ميركل

فرض قوانين أكثر صرامة على النظام الدولي بدلا من الإفراط في تقديم مزيد من الدعم المالي للمؤسسات المالية. الشعور القاتم، انه مهما كانت القرارات تحصل قدرنا من الإيجابية والتخاؤل أو لم تقدم جديدا، فإن الأزمة المالية العالمية لن تحل بين عشية وضحاها، وإن كانت الخطوة لتبادل الحوارات ومناقشة الاقتراحات والخلافات

خطوة في الطريق لوضع حلول وخطة للتنسيق العالمي، وهو ما يعني أننا ربما بحاجة إلى الانتظار شهورا أخرى حتى يمكن تنفيذ بنودها والإحساس بنتائجها، وبدء الاقتصاد العالمي في التعافي.

ودعا تقرير وزعته الحكومة البريطانية على الدول الأعضاء المشاركة في قمة العشرين الحالية إلى أهمية تنشيط الاقتصاد العالمي، والتخفيف من حدة ومدى الركود والائتماش الاقتصادي العالمي، مع توفير الأليات اللازمة لدعم الأفراد، والشركات وقطاع الأعمال في كل بلد.

واقترح التقرير على الدول المشاركة ضرورة تنشيط عمليات الإقراض المالي مرة أخرى لتمكين العائلات والأفراد والشركات من الحصول على الموارد المالية اللازمة لاستئناف الحياة الاقتصادية العادية، ودفع عجلة النمو والاستثمار لصالح المستقبل.

كما أكد التقرير على أهمية رفض الحمائية الجمركية وتبني آلية شفافة لمراقبة الإجراءات الخاصة بالحصول على التحويلات التجارية سواء كان ذلك للشركات، أو للأفراد فيما طلب التقرير بضرورة إصلاح الفجوات ونواحي القصور في المؤسسات التنظيمية الدولية علاوة على إصلاح المؤسسات المالية العالمية، وإنشاء مركز مالي دولي للإنذار المبكر مع ضرورة تعزيز دور صندوق النقد الدولي.

ودعا التقرير الدول المشاركة في القمة للقيام بعمل دولي منسق لبناء أسس اقتصادية ترمي إلى وضع الاقتصاد العالمي على طريق النمو المستدام بحيث تستفيد من هذا النمو الشعوب الدول الفقيرة فيما أعرب التقرير عن التقدير لجميع زعماء القمة على الجهود التي اتخذتها حكوماتهم للتعامل مع الأزمة المالية الحالية، وإيجاد الحلول المناسبة لها.



خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز والرئيس الأمريكي باراك أوباما قبيل انعقاد الجلسة المغلقة لزعماء وقادة دول مجموعة الـ ٢٠ أمس في لندن. (أحاديث، ٠٣-٠٤-٢٠٠٩، ص ١١)